**المحاضرة رقم5-سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر .**

افضت عملية الإحتلال الفرنسي للجزائر الى تغيير كارثي في البنية التقليدية للمجتمع والنظم الثقافية والإقتصادية ،حيث سعى المشروع الفرنسي إلى تحقيق أهداف تتمثل في إدماج المجتمع الجزائري وفرنسته ونشر المسيحية والقضاء على كل مقومات الهوية العربية الإسلامية ،وخلق نخبة داخل المجتمع تتبنى المشروع الفرنسي مستقبلا وتكون دور الوسيط بين الجزائريين وفرنسا .فماهي مظاهر هذه السياسة ؟

**1/ سياسة الإستيطان:**

عرفت الجزائر بعد 1830 وتوقيع معاهدة الإستسلام دفقا واسعا من الفرنسيين وكذا بعض الشعوب الأوروبية خاصة بعد تشجيع فرنسا الهجرة إلى الجزائر وبذلك قصد تكوين مجتمع يكون قادرا على السيطرة إجتماعيا وجعل المجتمع الجزائري خاضعا الإرادتها فيسهل التحكم فيه[[1]](#footnote-2).

وقد كان الأوروبيين يمثلون حوالي 17 بالمئة من مجموع السكان ،وكانو يتألفون من عناصر وأجناس مختلفة،فالفرنسيون إلى سنة 1936 كان تعدادهم 286.252 تعود أصولهم إلى حوض البحر المتوسط مع تأثيرات أوروبا الشرقية وقد اعتقل هؤلاء في الدين المسيحي وفق المذهب الكاثوليكي بالإضافة إلى الأقلية التي تدين بالديانة اليهودية[[2]](#footnote-3).

و قد عرفت عملية استقرار المستوطنين بالجزائر أربعة مراحل: 1830 1851 وفي هذه المرحلة عرفت الهجرة الأوروبية تطورا سريعا وبصورة جدية خاصة مع بداية تحول المنشآت العمرانية بالعاصمة إلى الطابع الاوروبي وبالأرقام فقدأقرت الاحصائيات عدد الاوروبين بالجزائر 1831 بحوالي 3228 اوروبي ليرتفع الى 1000 بعد بداية الاستيطان الفعلي . وقد كان يمثل هذا التاريخ ايضا القضاء على مقاومة الامير عبد القادر ليتم بعدها فتح المجال امام كل من أراد الهجرة الى الجزائر وتواصلت عملية الهجرة خاصة وان الجمهورية الفرنسية الثانية شجعت ذلك ،وقامت بإرسالألاف المعمرين للتخلص من البطالين والمتمردين جوان 1848 ،وهوما أدى بدوره الى تضاعف عددهم 1849 1850 حيث شهدت الجزائر قدوم 20500 مهاجر جديد[[3]](#footnote-4).

ولم يقتصر الاستيلاء على الاراضي معينة بل شمل اراضي الدولة والأوقافوالأهالي وذلك بموجب مراسيم صدرت اهمها مرسوم 1845 الذي نص على حق السلطات الفرنسية في مصادرة اراضي القبائل العاصية ضد سياسة الاستيطان وبهذا تم الاستيلاء على معظم الاراضي الجزائرية الخصبة[[4]](#footnote-5).

ومن الامتيازات التي كان يحصل عليها المهاجرون دفع تكاليف السفر وتعويضات الاقامة وتوزيع الاراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي خاصة في السنوات الاولى حتى يصبحوا قادرين على استغلال اراضيهم وكذا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب مع الاحتفاظ بجنسيتهم الاصلية[[5]](#footnote-6).

**المرحلة الثانية** 1851**/**1872**:**

وفيها تزايد عدد المهاجرين ب 15000 شخص حوالي 100000 اوروبي ذلك المشاريع الاستعمارية التي ظهرت كشق الطرق ومشاريع السكة الحديدية وفتح الموانئ وبناء العمارات على الطراز الاوروبي.

**المرحلة الثالثة** 1872 **/**1900**:**

حيث وصل عدد المهاجرين 985. 336 وبدأ معظم المهاجرين ينصهرون داخل المجتمع الفرنسي بعد ان تحصلوا على حق التجنس بالجنسية الفرنسية لكل الاطفال الاوروبيين المولودون بالجزائر دون شروط او قيد.

**المرحلة الرابعة:**

وهي الفترة الممتدة طيلة القرن العشرين الى غاية اندلاع الثورة خاصة في الفترة الممتدة 1901 /1948 وقد عرفت الهجرة خلالها تدفق كبير للمهاجرين بالرغم من حدوث الحربين العالميتين اذ شهدت اكثر من 80000 شخص اوروبي[[6]](#footnote-7).

2**-أشكال التنظيم الإداري :**

استممر الحكم العسكري في الجزائر إلى غاية مارس 1870 حيث تم التصويت على اقامة النظام المدني وطبق في مارس 1871 وقد تضمن اشكالا :

-العمالات والبلديات :وقدتضمنت عمالة وهران –الجزائر –قسنطينة ويقطنها المستوطنون ، وتنقسم كل عمالة الى دوائر ثم الى بلديات وهي انواع :

**\* بلديات كاملة الصلاحيات** :تقع في مدن الشمال تسمنها اغلبية اروبية وتشبه بلديات فرنساوبلغ عددها سنة 1881 حوالي 196 بلدية

**\*بلديات مختلطة** :تقطنها اغلبية جزائرية ذات قوانين عسكرية واقلية اروبية ذات قوانين مدنية بلغ عددها 77بلدية سنة 1881

**- المناطق العسكرية** :شملت المناطق الجنوبية وتسيرها المكاتب العربية .كما سنت مجموعة من القوانين الردعية : -**قانون كريميو :**24/10/1870 ونص على منح الجنسية الفرنسية لليهود مع احتفاظهم باحوالهم الشخصية

**-قانون الاهالي** 1881 : مجموعة من العقوبات الجماعية التي بقيت حتى 1927 وشمل المسؤولية الجماعية عن الجنح –حق السجن دون محاكمة –اجبارية رخصة المرور للتنقل

**-قانون المحاكم الردعية** 1902**:**بعد مقاومة عين التركي 1901 نصت فرنسا هذا القانةن بموجبه تقر حق الطرد والنفي والسجن دون حق الطعن ، اضافة الىمناشير جونار التي حدت من الحراك الاجتماعي الجزائري 1906-1908 .

**3-سياسة التنصير** :اتخذت فرنسا عدة اجراءات لمحو الشخصية الجزائرية وتجهيل الشعب وتنصيره ولتحقيق ذلك عملت فرنسا ضد دخولها لاستيلاء على الاوقافالاسلامية باعتبارها المورد الاساسي للنشاطات الدينية والتعليمية , ولهذا الغرض اصدرت الحكومة الفرنسية عدة قرارات ومراسيم تعمل تدريجيا على تصفية املاك الاحباس من مساجد ومساكن وبساتين وأراضي في مختلف المناطق وإدخالها في نطاق التعامل التجاري كي يسهل على الاوروبيين امتلاكها وحتى 8 سبتمبر اصدرت السلطات الفرنسية مرسوم يحدد ملكية الدولة ليسمح لها بالاستيلاء على املاك ,وحتى 7 ديسمبر من نفس السنة اصدر الجنرال كلوز يل قرارا يسمح لها بانتقال الاحباس الى المعمرين الاوروبيين , ثم ظهر قرار 30 اكتوبر 1858 ادخلت بموجبه املاك الاوقاف في مجال التبادل التجاري , وأخيرا جاء قانون 1873 صودرت بموجبه نهائيا كل الاملاك الاوقاف[[7]](#footnote-8).

فبعد دخول الفرنسيين اقاموا احتفالا دينيا في الساحة الرئيسية واختار الفرنسيون اهم مسجد لجعله كاتدرائية كاثوليكية وهو مسجد كتشاوة الذي بناه حسن باشا سنة 1794 بالإضافة الى مؤسسات تعليمية ودينية التي تم تمسيحها او تهديمها او اعطائها الى الجيش او ثم بيعها كأملاك للاوروبين ،وقد بقي هناك مساجد على حالها وأخرى حولت الى كنائس مع ادخال تعديلات عليها ومساجد اخرى هدمت او منحت لمصالح عسكرية ومدنية ولم يبقى إلا خمسة مساجد بعد ان كان عددها قبل الاحتلال 176 مسجد وهي الجامع الاكبر , والجامع الجديد وجامع ميسي رمضان وجامع سفير وجامع عبدي باشا , ومن المساجد التي حولت الى كنائس جامع القصبة (كنيسة الصليب المقدس) جامع (سيدة النصر ) وجامع كتشاوة ( كاتدرائية الجزائر ) [[8]](#footnote-9).

وبهذا اصبحت املاك الاوقاف الاسلامية موجهة لخدمة العمليات التبشيرية المسيحية , ففي سنة 1835 استقر بالجزائر العاصمة اخوات القديس يوسف ومن بعد هن الراهبات الثالوثيات وشرعه في عملهن التبشيري إلى غاية أوت 1938 حيث أسست أسقفية الجزائر وتزايد عدد رجال الدين واستقروا بمدن الشرق والغرب الجزائري وأنشأ سنة 1842 دار اليتامى بين عكنون وفتحوا بوهران وقسنطينة وعنابة دار للرحمة وورشات للصناعة القليدية وفتح المدارس للأيتام وعلاج المرضى وتشييد للكنائس بتدعيم من السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال بيجو كل ذلك لأجل محو الشخصية الجزائرية[[9]](#footnote-10).

هذا وقد استعمل في هذه الفترة رجال الدين وعلى رأسهم الأسقف دوبوش كل الوسائل الممكنة لتنصير الجزائريين ولم تتوفق السلطات الفرنسية عند هذا الحديل تعاونت مع رجال التبشير لإخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي ولتحقيق ذلك بعث البابا الكاردينال لافيجري لمهمة في الجزائر وهي تنفيذ سياسة تنصير واسعة جانفي 1867.وقد بدأ هذا الأخير مشروعه بمساندة البابوية والجمعيات وكذا السلطات التي كانت تحميه وتقدم له الدعم والمساعدات المادية والمعنوية[[10]](#footnote-11) والذي خطب قائلا "إنه يجب أن نجعل من الأمة الجزائرية مهد الأمة مسيحية كريمة ،وان نضيىء أرجاءها بنور مدينة وحيها الإنجيل ،وأن نربط مصير إفريقيا بحياة الشعوب المسيحية .....تلك هي رسالتنا الإلهة.

وقد اغتنم لافيجيري فرصة المجاعة التي حلت بالجزائر وفتح المجال للشيوعيين لنشر النصرانية بين الأطفال وقام بجمع الأيتام في ملاجىء بسانت اوجين والأبيار وبن عكنون حيث ضم ملجأ ابن عكنون وحده 1753 طفلا بين ثمانية وعشرة سنين وفتح مني الملاجئ بعض الورشات لتعليم الخياطة للبنات وكذا التدبير المنزلي وبالنسبة لأطفال فكانوا يتعلمون الأعمال اليدوية وأرسل حوالي 300 منهم إلى مرسيليا وقام أيضا سنة 1869 بانشاء مؤسسات جديدة لبحث ونشر المسيحية منها مؤسسة الأباء والأخوات البيض[[11]](#footnote-12).

وفيما يخص ميدان التعليم فقد عملت فرنسا على التجهيل والأمية فقد قضى على الإستعمار على معظم المعاهد الإسلامية والمكتبات التي كانت موجودة في العهد التركي وحولوها إلى مدارس فرنسية ، ونتيجة لذلك وصلت نسبة الأمية بين الجزائرين إلى 99 بالنسبة بين النساء و95 بالنسبة بين الرجال وقد بلغ سنة 1850 عدد التلاميذ الجزائر بين المتمدرسين في المدراس الفرنسية 642 وحصل عددهم 1870 إلى 13000تلميذ وبقيت مصلحة التعليم من اختصاص وزارة الحرب تحت إشراق الوالي العام إلى غاية 1948 ،حيث صدر قرار بربط مصلحة التعليم بوزارة التربيةأنشأت بموجيه أكاديمية الجزائر بينما بقيت المعاهد الإسلامية تحت سلطة الوزارة الحديثة واتخذت فرنسا في تعليمها للجزائريين منهج الفرنسية [[12]](#footnote-13).

**4- سياسة الفرنسة :**

بعد عمل الإدارة الفرنسية على ضرب التعليم العربي واعتماد سياسة التجهيل شرعت فرنسا حتى نشر التعليم الفرنسي فقامت بانشاء بعض المدارس الإبتدائية الفرنسية الإسلامية)بقسم واحد،ولا يتوفر على التجهيزات اللازمة خاصة بعد صدور مرسوم 14 جويلية 1850 الذي نص على إنشاء مدارس لأبناء الجزائرين بلغ عددها حوالي 36 مدرسة عام 1870 وقد كانت تدرس للعربية في الصباح والفرنسية في المساء بنسبة قليلة من الأطفال ،كما كانت لغة التعليم بها و مناهجها فرنسية يرتكز على تاريخ وجغرافيا فرنسا[[13]](#footnote-14)،وفي إطار الفرنسية اصدر عام 1882 قرار يقضي بتسمية الشوارع والساحات الجزائرية بأسماء أحكام وجنرالات فرنسا ،وأنشأ الحالة المدنية التي أدت إلى فرض بطاقة التعريف وقاموا بتشويه الشخصية الجزائرية لمنحهم أسماء رغما عنهم كانت في أغلب الأحيان مهينة.

1. - محمد قريشي: الاوضاع الاجتماعية للشغب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945 1954 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ , جامعة الجزائر 2001 2002 ص 25 [↑](#footnote-ref-2)
2. - حكيم بن الشيخ :سياسة الاستيطان الاوروبي في الجزائر 1830 1962 مجلة عصور العدد 14 15 اكتوبر 2014 ص 361 362 [↑](#footnote-ref-3)
3. - قريشي المرجع السابق ص 26 28 [↑](#footnote-ref-4)
4. - ابن الشيخ :المرجع السابق ص 364 [↑](#footnote-ref-5)
5. - عمورة :المرجع السابق ص 119 [↑](#footnote-ref-6)
6. - قريشي: المرجع السابق ص 29 30 . [↑](#footnote-ref-7)
7. - عمورة :المرجع السابق ص 124 [↑](#footnote-ref-8)
8. - أبو قاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية ،ج ا .دار الغرب الاسلامي بيروت ،1992 ،ص 80،82 [↑](#footnote-ref-9)
9. - عمورة : المرجع السابق ، ص 124. [↑](#footnote-ref-10)
10. - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائري الثقافي ،ج1 ، المرجع السابق ، ص 98. [↑](#footnote-ref-11)
11. - سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 6 ، ص 126. [↑](#footnote-ref-12)
12. - عمورة : المرجع ، ص 126. [↑](#footnote-ref-13)
13. - بلاح : المرجع السابق ، ص 152. [↑](#footnote-ref-14)